AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

أثر صدمات أسعار النفط في السوق العالمية على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة (2004 _ 2020)

The impact of oil price shocks in the global market on some indicators of the Iraqi economy for the period (2004-2020)

https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.29

م. منار سامي حميد عباس الجميلي

جامعة الفلوجة/ كُلّية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص

إنّ الاقتصاد العراقي يَتّسمُ بأنّه اقتصاد ريعي، أحادي الجانب يعتمد بشكل شبه كلي على سلعة النفط، فيما تشكّل القطاعات الانتاجية الأخرى نسبه ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ممّا جعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثّلة بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واختلال في هيكله الانتاجي ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق فضلاً عن تقلبات أسعار النفط العالمية، فقد عانى من ضعف في البنيه التحتية، وأثّرتْ بشكل كبير على الاقتصاد العراقي فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة، والبطالة وغيرها، لذلك لابُدّ من معرفة الآثار التي تتركها هذه الصدمات على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي وهذا يُعدّ ضرورة ملحّه لاستشراق آفاق المستقبل. ويهدف هذا البحث إلى دراسة إثر صدمات أسعار النفط في السوق العالمية على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة (2004 _ 2020).

Abstract

The Iraqi economy is characterized as a rentier, unilateral economy that relies almost entirely on the oil commodity, while other productive sectors constitute a small percentage of the composition of the gross domestic product Which made it vulnerable to external shocks represented by fluctuations in oil prices in the global market and an imbalance in its production structure and as a result of the economic and political conditions that Iraq went through as well as fluctuations in global oil prices. It suffered from a weakness in infrastructure, and it greatly

affected the Iraqi economy in terms of gross domestic product, the general budget, unemployment, etc. Therefore, it is necessary to know the effects that these shocks have on some indicators of the Iraqi economy, and this is considered an urgent necessity to explore future prospects. This research aims to study the impact of oil price shocks in the global market on some indicators of the Iraqi economy for the period (2004-2020).

المقدّمة: يُعدّ موضوع صدمات أسعار النفط في الاسواق العالمية من الموضوعات المهمة، والتي لاقت اهتمام غير مسبوق. إذ انّ الدول غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه الصدمات في حين أنّ الدول النفطية فقد تعرّضت إلى آثار هده الصدمات في السنوات التي حدث فيها انخفاض كبير في أسعار النفط، ويُعدّ الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات التي تمتلك ثروات كبيرة من النفط وتحتّل موقعاً خاصّاً وأهمّية متميزة في سوق النفط العالمية وهذا من خلال المؤشّرات المتعلقة بالاحتياطيات وحجم الانتاج والصادرات من النفط الخام، إذْ تَمّ استعمال العوائد النفطية في تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشّرات التنمية المستدامة الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً قائم على ناتج قطاع النفط مع قصور في ناتج بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا ما يعكس اختلالاً كبيراً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعله عرضّة للصدمات الخارجية المتمثلة في صدمات أسعار النفط في السوق العالمية، فضلاً عن أن الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة تجاوزت نسبة 90%، وهذا يعكس اختلال في الموازنة العامة، لذلك فإن تحليل وقياس أثر صدمات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي أو على بعض مؤشّراته، يُعدّ أمراً مهمّاً للكشف عن آثارها المباشرة وغير المباشرة على هذا الاقتصاد وتحديد الوسائل التي يمكن استعمالها لمعالجة هذه الصدمات.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أنّ الاقتصاد العراقي يُعدّ أحد الاقتصادات الريعية، التي تمتلك ثروات كبيرة من النفط الخام، إذ يعتمد اقتصاده بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يعّرضه إلى صدمات خارجيه نتيجة التقلبات في أسعار النفط الخام في السوق العالمية. هذه التقلّبات (الايجابية والسلبية) تمثل تحدياً كبيراً في مدى تأثيرها على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي، من خلال الأثر المزدوج لهذه التقلبات.

يركز البحث على الاجابة على التساؤل الآتي:

هل هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي؟

أهمّية البحث: يكتسب البحث أهمّيته من أهمّية الموضوع الذي يتناوله وهو موضوع مهمٌّ وحيويٌّ بوصف صدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية من الموضوعات المهمة التي تشغل مكانة كبيرة ومتمّيزة في اقتصادات الدول الريعية ومنها العراق، ولما لها من انعكاسات وتأثيرات على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة وغيرها، بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : أنّ لصدمات أسعار النفط في أسواق النفط العالمية تأثيرات سلبية أو إيجابية على أداء مؤشّرات الاقتصاد العراقي والمتمثّلة بالناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامّة والبطالة وغيرها من المؤشّرات الاقتصادية الأخرى.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:

_ تحليل طبيعة العلاقة واتّجاهها بين أسعار النفط الخام وبعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة 2004 - 2020.

_ قياس أثّر تقلبات أسعار النفط الخام على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة نفسها.

حدود البحث

الحدود الزمانية: اشتمل البحث على المدة الزمنية 2004 - 2020.

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهجين: الاستقرائي والاستنباطي في تحليل العلاقة بين المتغيرين، صدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية وبعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي من خلال تقدير نموذج (ARDL).

هيكلية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول إلى الاهداف المرسومة للبحث، قُسّم البحث على ثلاثة مباحث، تناول **المبحث الأول**: الإطار النظري و المفاهيمي للصدمات النفطية والاسواق النفطية العالمية من خلال مطلبين، عرض **المطلب الأول**: الإطار المفاهيمي للصدمات النفطية. وكرس **المطلب الثاني**: الإطار المفاهيمي للأسواق النفطية العالمية.

اما **المبحث الثاني** فقد أهتم بتحليل صدمات أسعار النفط العالمية وبعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة (2004-2020) وقد جاء هذا المبحث بمطلبين تناول **المطلب الأول** الخصائص والتحديات الأساسية للاقتصاد العراق.

أما **المطلب الثاني**: فقد تناول تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وبعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة (2004 _ 2020).

في حين جاء **المبحث الثالث لقياس نتائج تحليل أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدّة (2004_2020).**

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للصدمات النفطية والأسواق النفطية العالمية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصدمات النفطية. تعد الصدمات النفطية التي تحدث في أسواق النفط العالمية من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتماماً واسعاً من قبل المختصين والباحثين في مجال البحث العلمي، هذه الصدمات قد تكون إيجابية مواتية أو سلبية غير مواتية أو مناوئة على النشاط الاقتصاد لأيّ بلد، وتتميز بأنّها ذات تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية، فقد أصبحت هذه الصدمات حديث الساعة وتوالت البحوث والدراسات في العديد من المناسبات لاكتشاف سبب هذه الصدمات والتوصّل إلى مفهوم عام لها.

أولاً: مفهوم الصدمات النفطية: وردت العديد من التعاريف لمفهوم الصدمة، بشكل عام تُعرّف الصدمة أنّها تغيير مفاجئ يصعب التنبُّؤ بحدوثه ،وتخلق أزمة تشمل مفاصل الدولة كُلّها، ويَتُمّ علاجها عن طريق التخفيف منها أو تفاديها **(سلام،30:2020).**

ومن الناحية الاقتصادية عُرّفَتْ الصدمة، بأنّها تحّولات أو تغيّرات تحدث بشكل غير منتظم وغير متوقّع وتكون خارجة عن سيطرة الدولة وينتج عنها اختلال في الهيكل الاقتصادي على مستوى الدولة **(العيثاوي،9:2020).**

أمّا الصدمات النفطية، فهي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدّي إلى ارتفاع أو انخفاض حادّ في أسعار النفط وتستمر لمدّة زمنية معينة نتيجة عوامل تؤثر في جانبي الطلب أو العرض أو الأثنين، مثل عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، الصراعات الدولية والأزمات، فضلاً عن البحث من قبل الدول المستهلكة للحصول على مصادر بديلة للنفط، وقد شهدت مرحلة السبعينات إشارة واضحة لوجود مثل هذه الصدمات التي كان سببها الرئيسي ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ممّا أدى إلى تفاقم جانب الطلب، قابَلَهُ نقص في جانب العرض أحدث صدمة سلبية غير مؤاتية (مناوئة) **(حسين،24:2013)**.

ومن خلال ما تقدّم فإنّ الصدمة تعني تغيير هيكلي يؤدي إلى حدوث خلل في بعض المؤشّرات الاقتصادية أو كُلّها مثل الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة والبطالة وغيرها، ينجم عن هذا التغيير نتائج سلبية يصعب احتواؤها لغرض إيجاد حلول سريعة لتفاديها.

ثانياً: أنواع الصدمات النفطية: هناك نوعان للصدمات النفطية هما: -

1 – الصدمة النفطية الإيجابية (المواتية): يقصد بها حصول زيادة مفاجئة في أسعار تصدير النفط الخام، ويختلف الأثر الإجمالي لتلك الصدمة بحسب الوزن النسبي للصدمات النفطية في الدخل القومي، ولهذا النوع من الصدمات دور بدخول الاقتصاد في مرحلة (الانتعاش) من الدورة الاقتصادية من خلال التأثير الإيجابي على الاستهلاك الحكومي فيزداد الانفاق العام، لاسيّما إذا كانت الدولة تعتمد على القطاع التصديري لمصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة. وهذا بدوره ينعكس على

بعض المؤشّرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والطلب الكُلّي، إذ أنّ الزيادة في الاستهلاك الحكومي ستؤدّي إلى زيادة في الطلب الكلي ومنْ ثَمّ يؤدّي إلى ناتج أعلى فتزداد الدخول **(Daniel. Ress:2013,27).**

2 – الصدمة النفطية السلبية (المناوئة): يقصد بالصدمة النفطية السلبية أو المناوئة حصول انخفاض مفاجئ في أسعار الصادرات النفطية، هذا الانخفاض في الأسعار سيؤثّر فيمّا بعد على سياسة الدولة الانفاقية، فتنخفض النفقات العامة ثُمّ تقليص الفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي وينخفض الإنتاج وتنخفض معه مستويات الاستعمال، أي تكون اثارها عكسية على اقتصادات الدول.

فالصدمات السلبية هي أحد العوامل الرئيسة في تراجع عملية التنمية لما لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد المحلي والقومي وحدوث اختلالات هيكلية دائميه تستمر لمدّة ليست بالقصيرة **(العاضي،17:2007).**

ثالثاً: الفرق بين الأزمة والصدمة: هناك تداخل بين مفهومي الأزمة والصدمة من إذْ: المفهوم ،والأسباب ،والاثار ولغرض بيان الفرق بين المفهومين ندرج الجدول (1).

الجدول (1) الفروقات بين الأزمة والصدمة

أوجه الاختلاف	الأزمة	الصدمة
المفهوم	**هي خلل ناجم عن حدث مفاجئ يؤثر تأثيراً في النظام الاقتصادي بأكمله**	**هي اضطراب خارجي غير متوقع له تأثير إيجابي أو سلبي على النظام الاقتصادي**
الأسباب	**تنبع من فشل اداري لمتخذي القرار، بسبب حدوث خلل في إدارة معينة او نقص في الخبرات او البيانات**	**أسبابها إمّا أنْ تكون خارجية مصحوبة بتدخلات خارجية تنعكس على الداخل، وأخرى داخلية تنعكس على الداخل**
التأثيرات	**تكون التأثيرات حسب نوع الأزمة فالأزمات الطبيعية والحروب والارهاب تؤدّي غالباً إلى حدوث خسارة بشرية ومادية، أما الازمات الناتجة عن قرارات سياسية وإدارية خاطئة فينتج عنها أضرار وخسائر مادية**	**تدهور الأنظمة المصرفية والضعف الشامل للهيكل الاقتصادي ولاسيّما إذا كانت صدمة مالية أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ينتج عنه انخفاض الدخل وتفاقم البطالة**

المصدر: العيثاوي، مصطفى إسماعيل (2020)، قياس وتحليل الصدمات الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكُلّية في الاقتصاد العراقي، جامعة الفلوجة، رسالة ماجستير ص (10-11).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للأسواق النفطية: النفط سلعة استراتيجية مهمّه يُعدّ الطلب عليها طلباً مشتقاً، وان أغلب البلدان النفطية منها العراق تعتمد على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط في تمويل نفقاتها (الاستثمارية والجارية)، ممّا جعلها عرضة للتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية ولا سيما المتعلقة بالإنتاج والأسعار، وتُعدّ السوق النفطية من أهمّ الأسواق في العالم، لما لها من مكانة خاصّة تتمتع بها سلعة (النفط)، و دراسة تقلبات أسعار النفط أو صدماتها تُعدّ من الأمور الأساس التي تحظى باهتمام الباحثين والمختصين في مجال الدراسات المالية والنفطية على حد سواء، والتي تشكّل عامل ضغط وتهديد لإيرادات الدول المنتجة للنفط الخام والتي تعتمد اغلب اقتصاداتها على هذا المورد ممّا يؤدّي إلى عدم استقرار برامج التنمية فيها.

أولاً: مفهوم سعر النفط: تُعدّ أسعار النفط هي أسعار مشتقّة من مفهوم السعر، والذي هو عبارة عن قيمة الشيء ممثلاً لها بالنقود، ومن خلال هذا التعريف، فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية ممثلاً لها بالنقود **(الدوري،80:1983).**

ويمكن تعريف سعر النفط بأنّه (الصورة النقدية أو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام) مقاساً بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون ممثلاً له بالوحدة النقدية الامريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرّة بسبب طبيعة سوق النفط العالمية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار مما انعكس ذلك على أسعار النفط **(الهيتي،73:2000).**

1 - أنواع سعر النفط (الهيتي،39:2011)، (عبد الستار،21:2007) و(عبد الرضا،103:2011).

هناك أنواع عدّة من أسعار النفط تختلف كُلّ واحدة منها عن الاخر ويمكن تقسيمها على: -

أ – **الأسعار المعلنة:** هو السعر الذي تعلنه الشركة صاحبة الامتياز، وهو لا يمثّل تفاعل قوى العرض والطلب ويكون محسوباً بالدولار.

ب _السعر المحقق: هو السعر المعلن مطروحاً منه الخصومات، أي تخفيض نسبة معينة من السعر المطلق لترغيب المشتري مثل الموقع الجغرافي ونوعية النفط وغيرها.

جـ - سعر الإشارة أو السعر الرجعي: هو السعر الذي يتوسّط كلاً من الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة، وهو تسعير مجموعة من النفوط حسب قرب درجة كثافة النفوط او بُعدها ، وهي على أنواع النفط العربي الخفيف ونفط أوبك وغيرها، وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق.

د – سعر التحويل: هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة الام، وهو السعر الذي يَتُمّ الاتفاق عليه بين الشركة الأمم وفروعها لبيع النفط وشرائه.

هـ - السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً او فورياً في السوق النفطية.

و – السعر الاسمي: هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام مقوماً بالدولار.

ز – سعر الكلفة الضريبية: هو السعر الذي يمثّل الكلفة الحقيقية الذي تدفعه الشركة أو الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها مع الدول المنتجة للنفط.

ح – السعر الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للسعر الرسمي مخصومة بمعدّلات التضخّم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل من الخارج بالسعر للبرميل.

ط – سعر البرميل الورقي: هو سعر برميل النفط بسوق الصفقات الآجلة.

ي – السعر الآجل: هو السعر التعاقدي على أن يَتُمّ تسليم كمّيات النفط في المستقبل.

2 – العوامل المؤثّرة في أسعار النفط في السوق العالمية: أصبحت أسعار النفط من أكثر السلع الدولية تقلباً منذ عقد التسعينات ولحّد يومنا هذا، لم تهدأ ولم تشهد استقراراً، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل والأسباب والتي تأثّرت بها، ومنها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية وغيرها من العوامل فهناك عوامل تؤثر في حجم المعروض النفطي، وتكون العلاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعر السلعة، وهذا ما يسمى بقانون العرض، ويُعدّ الاحتياطي النفطي أحد العوامل التي تؤثر على مسار أسعار النفط الخام عالمياً، وفي ضوء الاحتياطي النفطي، يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام، وأنّ نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كُلّما زاد معدّل استخراج النفط **(الهيتي،43:2011).**

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على أسعار النفط الخام هي الكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط الخام، أي ما يتفّق على استخراج النفط من الحقول أو الآبار النفطية، إلى ان يصل إلى المستهلك على شكل منتجات نهائية، كذلك تعد العوامل السياسية، أحد أهمّ العوامل التي تؤثّر في أسعار النفط الخام في الوقت الراهن، أنّ أسعار النفط تتأثّر بهذه العوامل وتؤثّر فيها والمتمثلة بالتحالفات والاضطرابات والأزمات السياسية، مثل ما يحدث في العراق، كُلّها عوامل أدّت إلى انخفاض أو نقص العرض النفطي، الآمر الذي دفع الأسعار بالارتفاع نحو الأعلى، هذا من جانب العرض.

وهناك عوامل تؤثّر في جانب الطلب على النفط، إذْ أنّ الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية إنّ سعر أيّ سلعة هو الذي يحدد بدرجة رئيسية حجم الطلب عليها.

فهناك عوامل عديدة تؤثّر على الطلب منها، سعر السلعة نفسها، الدخل، أسعار السلع البديلة، وإمكانية الحصول على السلعة وغيرها، فضلاً عن العوامل السياسية التي لها تأثير كبير في الطلب على النفط، ممّا تقدّم يتضّح أن العوامل المذكورة سابقاً في جانبي العرض والطلب تؤثّر في أسعار النفط وتبعاً لذلك فإن الإيرادات النفطية ستتأثر فتنخفض وبدورها تؤدّي إلى خفض الموازنة العامة، وتفاقم العجز فيها.

ثانياً: مفهوم السوق النفطية العالمية: يُعدّ سوق النفط العالمية من أهمّ أسواق السلع في العالم، وهي أكثر الأسواق السلعية تعّرضاً للدورات الاقتصادية بين الانتعاش والانكماش. ويمكن تعريف السوق النفطية بأنّها السوق التي يَتُمّ فيها تبادل سلعة مهمة هي سلعة النفط بسعر معين وخلال مدّة زمنية معينة، أي هو السوق الذي يجسّد حالة تفاعل قوى العرض والطلب على السلع النفطية **(الدوري،132:1988).**

أو هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل سلعة النفط.

وتتمّيز السوق النفطية خصائص بعدّة منها (ثامر،28:2021).

1 – إنّها سواق احتكار قلّة: أي وجود وسيطرة عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط، مما يعطيها تأثيراً مباشراً في العرض الكُلّي.

2 – سوق التكامل الرأسي والافقي: إذْ إنّ منتجي القلة يتحكّمون في انتاج النفط وتكريره وتسويقه، وهذه العمليات يربطها تفرّع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام مروراً بالنقل وصولاً للمصب، كما تتميزّ السوق بالتكامل الافقي، أيْ يجب على الشركة النفطية أنْ تتكامل فيما بين نشاطات المرحلة كمرحلة البحث والاستكشافات.

3 – يَتُمّ تحديد الأسعار بشكل مركزي موجه: إذ إنّ البائعون في سوق النفط لا يقومون بشكل منفرد بتخفيض الأسعار خوفاً من تخفيضات مماثلة يقوم بها المنافسون لهم، كذلك يترددون في رفع الأسعار خوفاً من الا يحذوا منافسيهم حذوهم.

4 – صعوبة الدخول إلى الصناعة النفطية من قبل المنتجين لسبب وجود عوائق طبيعية تتعلق بكميات الاحتياطي النفطي المؤكد في الحقول المكتشفة، على عكس سوق المنافسة الكاملة، فضلاً عن وجود عوائق اقتصادية تتعلق بحجم الاستثمارات وأخرى عوائق سياسية تتعلق بالسياسة النفطية للدول المنتجة والمستهلكة، كذلك وجود عوائق تقنية لا يمكن الحصول عليها بسهولة.

5 – سوق التكتلات: يظهر هذا النوع بوضوح من خلال حركة الشركات في السوق النفطية التي تدلّ على الاتّفاقات المسبقة فيما بينها.

6 – سوق غير مستقرّة: يعود السبب في ذلك إلى تزايد أهمّية النفط في الاقتصاد العالمي، نظراً للاعتماد الكُلّي عليه في المجالات كافة، وكذلك عدم استقرار الأسعار بسبب تغيّرات العرض والطلب.

ويَتُمّ بيع النفط في مجموعة من الأسواق العالمية وأهمّها الأسواق الفورية والأسواق الآجلة والأسواق المستقبلية وسيَتُمّ توضيحها كما يأتي **(ثامر،2021: 41-44).**

أ – سوق النفط الفورية أو الآنية: هو المكان الذي تعرض فيه كّميات معيّنة من النفط في المدى القصير ليَتُمّ شراؤها وغالباً ما تكون هذه الأماكن موانئ مثل سوق سنغافورة، وتسمى أيضاً بالسوق الآنية، والصفة المميزة لهذه السوق هي التبادل الفوري والمباشر للنفط مقابل النقود، وقد ازادت أهمّية السوق الفورية بعد أن أصبحت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق النفطية العالمية، وذلك نتيجة حدوث الفائض الكبير في العرض العالمي على النفط الخام، وهذه السوق تشكّل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية، إذ تتراوح حدودها بين (15-20%) من مجموع الكميات المتبادلة دولياً وتمثل عنصراً اساسياً في التأثير على مستويات الأسعار.

ب – سوق النفط الآجلة: يقصد به اتّفاق بين طرفين هما البائع والمشتري لتسليم كّميات محدّدة من النفط في وقت ومكان وسعر متفق عليه، وتعد من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم بسبب تقلبات أسعار النفط وخطورتها وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل من أجل التخلص من هذا الخطر، واسهمت هذه السوق في التقليل من مخاوف المستهلكين عن طريق ضمان التجهيز للكميات المطلوبة من النفط الخام، ومن هذه الأسواق سوق نيويورك للتبادل التجاري وسوق سنغافورة للتبادل النقدي وسوق إنكلترا للتبادل النفطي.

ت – سوق النفط المستقبلية: تُعَرّفْ سوق النفط المستقبلية بأنه التزام لشراء كمية محدده من الموجود الأساس أو بيعها في وقت محدد في المستقبل مقابل سعر محدد، وتوصف الأسواق المستقبلية عادة بأسواق الصفقات الآجلة أو أسواق التسليم بالآجل وتسمى ايضاً سوق العقود الآجلة أو المستقبلية، وتعتمد على توقعات البائعين والمشترين ازاء الأسعار المتوقعة في المستقبل، وتبنى توقعات المضاربين (بائعين أو مشترين) على واقع الطلب والعرض وحجم الخزين والسعر الجاري في السوق الآني أو الفوري من جانب والتوقعات المستقبلية لهذا المتطلبات من جانب آخر، مما تنعكس على حجم الطلب والعرض وثُمّ مستوى الأسعار المستقبلية.

المبحث الثاني

تحليل أثر صدمات أسعار النفط في السوق العالمية على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة (2004 - 2020)

يُعدّ الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات التي تمتلك ثروات كبيره من النفط، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيا قائماً على ناتج قطاع النقط مع قصور في ناتج بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. وهذه الخاصية انتجت هيكلاً اقتصاديا مشوهاً شهد صدمات عدّة وتغيرات هيكليه، جعلت منه اقتصاداً غير مستقر وعرضة للصدمات الخارجية، المتمثلة في صدمات أسعار النفط العالمية. وفضلا عن أنّ الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيره من الإيرادات العامة تجاوزت نسبة 90 %، وهذا يعكس اختلال في هيكل الموازنة العامّة. فقد خُصَّص هذا المبحث لعرض واقع الاقتصاد العراقي في ظل صدمات أسعار النفط العالمية. وجاء بمطلبين تناول **المطلب الأول**: المقومات والتحديات الأساسية في الاقتصاد العراقي، فيما اهتم **المطلب الثاني:** بتحليل أثر صدمات أسعار النفط في بعض مؤشّرات الاقتصاد العراق للمدّة (2004-2020).

المطلب الأول: المقومات الاساس والتحديات في الاقتصاد العراقي: يَتُمّيز الاقتصاد العراقي بالعديد من المقومات الرئيسة والتي جعلته يتصف بالاقتصاد الناجح، إذ انه يمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، فضلا عن امتلاكه احتياطي كبير من الغاز والمعادن الأخرى، واراضٍ زراعية خصبة وبمساحات واسعة، ووجود نهري دجلة والفرات كذلك امتلاكه ثروة بشرية هائلة ممن هم في سنّ العمل **(سلمان، 2015: 126).**

وعلى بالرغم من هذه المقومات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي الا أنّه يعاني من تحديات كبيره أهمّها التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد العراقي هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالأسواق العالمية، اي ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد منفتح على الخارج وهذا الارتباط يؤدي إلى تذبذب الايرادات الحكومية بسبب تذبذب العوائد النفطية المرتبطة

بتقلبات الانتاج والأسعار في السوق العالمية ومما يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك في الموازنة العامة ثُمّ انعكاسها على سوق العمل والتغيرات الحاصلة في البطالة، ومن أهم المقومات الرئيسية للاقتصاد العراقي هي :-

أولاً: الموارد الطبيعية: يمتلك العراق مساحة تقدر بـ(453) مليون كم٢ أيْ ما يعادل (173) مليون دونم وهذه المساحة تساهم في احتواء عدد كبير من السكان، فضلا عن تأمين الغذاء ومقومات العيش إذا استغلت بشكل صحيح، وتعد الزراعة من مقومات البلدان الناجحة اقتصاديا لأنها تؤمن الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتسهم في توفير عوائد ماليه من خلال تصدير الفائض الذي يساعد الدولة في عملية النمو الاقتصادي، وتقدر الاراضي الخصية الصالحة للزراعة بـ (26 ٪) من المساحة الكلية أي ما يعادل (46) مليون دونم. كما أن نسبة الأراضي المستغلة من الأراضي المزروعة تقدر بـ(70٪) من أراضي العراق الزراعية الخصبة **(زيني،91:2009).**

وتُعّد الزراعة أحد أركان الأمن الغذائي لما تؤمّنه من مستلزمات رئيسة للسكان في ظلّ زيادة أعدادهم، وتعتمد الزراعة في العراق على مصادر عدّة وبحسب المناطق، ففي المناطق الشمالية تعتمد وبشكل رئيس على مياه الأمطار، أمّا في مناطق الوسط والجنوب فإنّها تعتمد على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما.

وبعد عام (2003) دمرت الحرب مفاصل الاقتصاد العراقي جميعاً ، ومنها القطاع الزراعي فقد تضررت التربة وتلوثت البيئية وفقدت الكثير من مستلزمات الانتاج فضلاً عن التهجير الذي شمل الفلاحين وهجرة العقول المبتكرة والباحثين في النشاط الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تراجع عجلة الزراعة في العراق وتحوله من بلد مصدر للمحاصيل الزراعية إلى بلد مستورد للغذاء، و هذا الخلل الذي أصاب هيكل القطاع الزراعي نتيجة شحة المياه وزيادة الملوحة جعل العراق من الدول المهددة بفقدان الأمن الغذائي **(داود،217:2017).**

وبخصوص الموارد الطبيعية فان العراق غني بالموارد اهمها النفط الخام الذي يشغل المركز الثالث في منظمة أوبك، من إذْ امتلاكه الاحتياطي النفطي الذي قُدّر بـ (153) مليار برميل ويمثل ما نسبته (11%) من حجم الاحتياطي العالمي **(مرزوك،2010: 65-72).**

ويمتلك العراق كذلك الغاز الطبيعي، ويقدر الاحتياطي ب (112) مليار قدم مكعب، فضلاً عن امتلاكه العديد من المعادن الاخرى إلى جانب النفط والغاز مثل الكبريت والفوسفات والرصاص والنحاس وغيرها **(العيثاوي،33:2020).**

ثانياً: الموارد البشرية: يُعدّ العنصر البشري المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، إذ تُعدّ الموارد البشرية المتمثلة بالقوى العاملة أحدى أهمّ العوامل المساهمة في عمليه النمو والتنمية الاقتصادية، فلا يمكن تصور اي عمليه انتاجيه دون تدخل العنصر البشري سواء كان العمل عبارة عن جهد عضلي أو ذهني **(المشهداني وفارس،101:2013).** ويُعدّ السكان أداة في عملية التنمية الاقتصادية فهم مصدر قوتها وغايتها الاساس، فالبعض ينظر إلى السكان بوصفهم قوة استهلاكية تمثل اداة ضغط على الموارد المتاحة، فزيادة عدد السكان تؤدّي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ولما كان الجهاز الانتاجي في البلد غير مرن و الزيادة في معدلات النمو للسكان أكبر من الزيادة في الموارد الأولية للبلد فأنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات الخارجية وهذا مصدر من مصادر الصدمات السلبية **(بكر،49:2018).**

وهناك من ينظر إلى السكان بأنها قوة إنتاجية، إذ يُعدّ السكان وسيله لاستغلال الموارد وخلق تيار من السلع والخدمات التي تحقّق الاكتفاء الذاتي وزيادة التصدير الذي يُعدّ من مصادر الصدمات الإيجابية **(السيد،261:2018)**، في العراق لا توجد سياسات تتصدى للزيادة الحاصلة في النمو السكاني سواء أكان بتنمية الموارد الطبيعية أم البشرية والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة، إذ تؤدّي زيادة السكان إلى زيادة الطلب على الماء والغذاء والتعليم والصحة وزيادة استهلاكهم وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الأولية ومنها النفط الخام وزيادة الاستخراج والتصدير لتغطية هذا الطلب المتزايد.

والعراق من الدول النامية التي تتصف بأنّها غير مستقرة من ناحيه السكان، وما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر في عدد السكان، وقد واجه العراق العديد من التحديات التي أدت إلى تراجع كبير في تنميه الموارد البشرية فقد كان للحرب العراقية_ الإيرانية خلال عقد الثمانينيات أثر كبير أسهم في قصور محور التنمية البشرية ، فضلا عن تعرض العراق للحصار الاقتصادي الجائر في عقد التسعينيات والذي ادى إلى تفاقم المشكلة التنموية، إذْ إنّ الزيادة السكانية بدون وجود خطط تنمية بشريه ونمو اقتصادي يعني زياده المنافسة على موارد محدودة ستخلق ازمات وصدمات في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، لذا يفترض تنشيط الموارد الاقتصادية وخلق تنمية حقيقية تعتمد على الموارد البشرية.

المطلب الثاني: تحليل أثر صدمات أسعار النفط في الاسواق العالمية على بعض مؤشّرات الاقتصاد العراقي للمدّة 2020 _ 2004.

اولاً: أثر صدمات أسعار النفط العالمية على الناتج المحلّي الإجمالي: يُعدّ الناتج المحلّي الاجمالي من المؤشّرات الاقتصادية المهمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد، فضلا عن ذلك تستعمل نسبة التغير فيه لقياس النمو الاقتصادي، كذلك يستخدم هذا المؤشر مع المؤشّرات الأخرى في رسم السياسة الاقتصادية للبلد. وبصوره عامه فان تطور الناتج المحلي الاجمالي ونموه يعكس التطور في المستوى المعاشي للأفراد **(سعد الدين وقطف،123:2006)** ويُعدّ العراق من الدول النفطية التي تشغل موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة ما تمتلكه من احتياطي نفطي كبير- كما ذكرنا سابقاً، فضلاً عن انه أحد الاعضاء المؤسسين لمنظمة (أوبك) ويُعدّ القطاع النفطي أحد أهمّ مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدرا للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى **(وزارة المالية،5:2008)**. ويعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً شبه كُلّي على الإيرادات النفطية والتي تشكّل النسبة الاكبر في الناتج المحلى الاجمالي والبالغة تقريبا (96%)، وإنّ تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية تعد من المخاطر السلبية التي تؤثّر على الاقتصاد العراقي، وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق تذبذبا واضحاً نتيجة الظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية والتذبذب في أسعار النفط الخام هذه كلها عوامل أدت إلى تذبذب الناتج المحلي الإجمالي في العراق، **ويوضح الجدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدّة (2004-2020).**

الجدول (2) الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدّة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلّي الاجمالي	السنة	الناتج المحلّي الاجمالي

273587529	**2013**	**53235358**	**2004**
266332655	**2014**	**73533598**	**2005**
194680972	**2015**	**95587954**	**2006**
196924142	**2016**	**111455813**	**2007**
221665709	**2017**	**157026061**	**2008**
254870184	**2018**	**130643200**	**2009**
262917150	**2019**	**162064566**	**2010**
198774325	**2020**	**217327107**	**2011**
		254225491	**2012**

المصدر: اعداد الباحثة: بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لنشرات إحصائية متفرقة للمدّة (2004-2020).

يتضح من الجدول (2) أن الناتج المحلي الاجمالي في العراق شهد تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة، وعدم استقراره بسبب ارتباطه بأسعار النفط في الاسواق العالمية التي تكون متقلبه نتيجة تأثّرها بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، ممّا جعل هذا المؤشّر أحد أسباب اختلال هيكل الاقتصاد العراقي الناتجة عن صدمات أسعار النفط العالمية، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (53235358) مليون دينار عام (2004) وبالأسعار الجارية، بعدها أخذ بالارتفاع إلى ان بلغ (159026061) مليون دينار عام (2008) وإن سبب الزيادة هو نتيجة لانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي، ورفع الحصار الذي كان مفروضا قبل عام (2003)، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية) أيْ حدوث صدمة مواتية ايجابيه ، والذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، ممّا نتج عنه تحسن ملحوظ في المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، بعدها انخفض الناتج المحلي الاجمالي، اي حدوث صدمة غير مواتية (مناوئة) عام (2009) ليصبح الناتج (130643200) مليون دينار، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية، ممّا أدى إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مناوئة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالية بشكل كبير، بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية. أمّا في عام (2010) فقد عاود الناتج المحلى الإجمالي بالارتفاع حتى بلغ (162064566) مليون دينار بعد ذلك أخذ بالتزايد المستمر حتى وصل إلى (273587529) مليون دينار عام 2013، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات النفطية، أمّا في الاعوام (2014) و(2015) فقد حدثت صدمة مناوئة انخفض على أثرها الناتج المحلي الإجمالي إلى (266332655) و(194680972) مليون دينار على التوالي. وهذا الانخفاض يعود إلى حدوث الصدمة المزدوجة انخفاض أسعار النفط في

السوق العالمية، فضلا عن الحرب على الارهاب وزيادة النفقات العسكرية. أما في الاعوام (2016)، (2017)، (2018)، (2019) فقد اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع التدريجي بلغ (196924142)، (221665709)، (254870184)، (262917150) مليون دينار على التوالي والتي برزت فيها صدمات مواتية تحقق على أثّرها زيادة في الصادرات الإجمالية بشكل عام، والصادرات النفطية بشكل خاص، والسبب في ذلك يعود إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية والصادرات النفطية، فضلا عن اعادة السيطرة على الآبار النفطية من قبل الحكومة، أمّا في عام (2020) فقد انخفض الناتج المحلّي الإجمالي ليصبح (198774325) مليون دينار بسبب جائحة كورونا.

ثانياً: أثر صدمات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من جانبين هما: جانب الايرادات العامة، والذي يعبر عما تحصل عليه الدولة من دخول، ويسمى بالجانب الدائن. اما الجانب الآخر من الموازنة فهو جانب النفقات العامة، ويسمى بالجانب المدين، فإذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات يحصل فائض في الموازنة العامة على العكس من ذلك إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة فسيحصل عجز في الموازنة العامة. ويُعدّ النفط مصدرا مهما واساسيا في جانب الايرادات العامة لبعض الدول النامية، اذ تشكل نسب مرتفعة من ايرادات الموازنة العامة، بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى التي لا تشكل سوى نسب متواضعة.

وتُعدّ الإيرادات النفطية من أهمّ المؤشّرات التي تعتمد عليها الدول المصدرة للنفط وجزءاً مهما من الايرادات العامة، فالدول الريعية ومنها العراق التي ترتكز على مصدر واحد للإيرادات في اقتصادها (كالنفط) تكون عرضة للوقوع في مطب كبير في حالة تأثر الإيرادات النفطية، وتعد الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط دالة لأسعار النفط وكميته المصدرة **(الحيالي وآخرون، 85:2015).** وعلى هذا الأساس نجد العراق أكثر عرضة لصدمات أسعار النفط العالمية، بوصف أسعار النفط العالمية غير مستقرة وإنّ أيْ تغيير فيها ينعكس سلبا او ايجابا على الإيرادات النفطية، **ويوضح الجدول (3) صافي الموازنة العامة، ونسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدّة (2004-2020).**

الجدول (3)

السنة	الإيرادات النفطية 1	الإيرادات العامة 2	نسبة المساهمة %2:1 3	النفقات العامة 4	صافي الموازنة 5
2004	23627203	32982739	71.6	32117491	865248
2005	39480069	40502890	97.5	30831142	9671748
2006	46534310	49055545	94.9	38806679	10248866

15568219	39031232	94.7	54599451	51701300	2007
20848807	59403375	93.9	80252182	75358291	2008
(346195)	55589722	88.5	55243527	48871708	2009
44022	70134201	95.2	70178223	66819670	2010
21241110	78757666	98.1	99998776	98090214	2011
14326827	105139576	97.6	119466403	116597076	2012
(5360161)	119127556	97.3	113767395	110677542	2013
(8086894)	113473517	92.1	105386623	97072410	2014
(3927263)	70397515	77.2	66470252	51312621	2015
(12658167)	67067437	81.4	54409270	44267063	2016
1845840	75490115	84.3	77335955	65155570	2017
25696645	80873189	89.7	106569834	95619820	2018
(4156491)	111723523	92.2	107566995	99216318	2019
12882756	76082445	90.0	63199689	56879720	2020

المصدر: اعداد الباحثة: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدّة (2004-2020).

- **الأرقام ما بين الاقواس سالبة.**

يلاحظ من بيانات الجدول (3) أنّ هناك ارتفاعا ملحوظاً في جانب الايرادات العامة ابتداءً من عام (2004) إذ بلغت (32982739) مليون دينار محققه فائضا ماليا في الموازنة العامة بلغ (865248) مليون دينار. والايرادات النفطية بلغت (32627203) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الايرادات العامة بلغت (71.6٪) وبالمقابل كانت النفقات العامة (32114491) مليون دينار ثم ارتفعت الايرادات العامة في السنوات اللاحقة حتى بلغت (80252182) مليون دينار (2008)، محققه بذلك فائضاً ماليا في الموازنة العامة بلغ (20848807) مليون دينار، وارتفعت الإيرادات النفطية إلى (15358291) مليون دينار، ما أدّى إلى ارتفاع النفقات العامة إذْ بلغت (59403375) مليون دينار.

وفي عام (2009)، انخفضت الإيرادات العامة إلى (55209353) مليون دينار بسبب الأزمة المالية العالمية كحدث أثر على أسعار النفط في الاسواق العالمية مما ادى إلى تراجع جانب النفقات العامة اذ بلغت (52567025) مليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية مما احدث صدمة غير مواتية (مناوئة)، أدت إلى خفض الإيرادات النفطية بلغت (48871708) مليون دينار محققة بذلك عجزاً بلغ (346195) مليون دينار وعلى أثرها انخفضت النفقات العامة لتصبح (55589722) مليون دينار وبنسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت (88.5٪) للعام نفسه.

ثُمّ بعد ذلك ارتفعت الإيرادات العامة حتى بلغت (119817224) مليون دينار عام (2012) محققة بذلك فائضاً مالياً في الموازنة العامة بلغ (14677648) مليون دينار، وعلى ذلك ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الايرادات العامة اذ بلغت النسبة (97.3٪) بالمقابل ارتفعت النفقات العامة لتبلغ أعلى قيمة لها إذ بلغت (105139575) مليون دينار للمرحلة الأولى. وشهد عام (2015) انخفاضا كبيرا في الإيرادات النفطية بلغ (51312621) مليون دينار، وعلى أثرها انخفضت الإيرادات العامة، اذ بلغت (66470252) مليون دينار وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (77.2)، ويعود السبب في ذلك إلى حدوث صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة النفقات العسكرية لمحاربة الارهاب محققة بذلك عجزا في الموازنة العامة بلغ (3927264_) مليون دينار، بالمقابل بلغت النفقات العامة (70397515) مليون دينار، وفي عام (2017) عاودت الايرادات النفطية بالارتفاع حتى بلغت (65155570) مليون دينار، و قد ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إذ بلغت(84.3٪) وبلغت الإيرادات العامة (77335955) مليون دينار. والسبب يعود إلى حدوث صدمه مواتية أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية. ثم اخذت الإيرادات العامة بالتذبذب في الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة إذ بلغت (107567032) مليون دينار في عام (2019) محققة بذلك عجزاً في الموارنة العامة بلغ (4156491-) مليون دينار، بالمقابل بلغت النفقات العامة (111723523) مليون دينار، وفي عام (2020) انخفضت الإيرادات النفطية إلى (56879720) مليون دينار وعلى أثرها انخفضت الايرادات العامة لتصبح (63199689) مليون دينار، وبالمقابل انخفضت النفقات العامة حتى بلغت (76082445) مليون دينار محققة عجزاً في الموازنة العامة بلغ (12882756-) مليون دينار، بسبب جائحة كورونا، مما أحدثت صدمة غير مواتية نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، والتي قيدت الحركة الاقتصادية في العالم، يلاحظ ان نسبة الايرادات النفطية إلى الإيرادات العامة تشكل الجزء الأكبر الذي يسهم في الإيرادات العامة.

ثالثا: أثر صدمات أسعار النفط في السوق العالمية على معدّلات البطالة: إنّ لصدمات أسعار النفط في السوق العالمية تداعيات مختلفة على سوق العمل والتغيرات في معدلات البطالة. وتعد ظاهرة البطالة من المؤشّرات الاقتصادية الكلية المهمة، فهي انعكاس لمستوى تشغيل الموارد الاقتصادية. فالعراق من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب الجزء الأكبر من القوى العاملة نتيجة عدم مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سنويا إلى سوق العمل عن طريق إيجاد فرص عمل لها في ظل انخفاض الطلب على العمل، فضلا عن توقف اغلب القطاعات الاقتصادية بسبب حرب عام 2003، كذلك تأثر كل من قطاع الزراعة والصناعة بالانفتاح التجاري بشكل كبير نتيجة فتح الحدود امامها وعدم وجود ضوابط كمركية، فالاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، احادي الجانب يعتمد على تصدير سلعة واحدة هي (النفط) والذي لا يحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة، أي يتصف بكونه اقتصاد (كثيف رأس المال)، لذلك

فهو لا يسهم في امتصاص البطالة، وهذا يتطلب من الحكومة دعم القطاع الخاص لجذب جزء من القوى العاملة وتوفير فرص عمل لهم، فضلا عن اتباع سياسات اقتصادية تُسهم في الحد من معدلات البطالة، كالسياسة النقدية من خلال تخفيض سعر الفائدة والسياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب، **ويمكن تتبع تطورات هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (2004_ 2020) من خلال الجدول (4).**

الجدول (4) معدّل البطالة

السنة	معدّل البطالة%	السنة	معدّل البطالة%
2004	26.8	2013	10.6
2005	17.9	2014	12.7
2006	17.5	2015	13.1
2007	11.7	2016	11.2
2008	15.3	2017	11.8
2009	14.0	2018	13.5
2010	12.0	2019	13.5
2011	11.0	2020	13.9
2012	11.0		

المصدر: اعداد الباحثة: بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية السكان والقوى العاملة، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة (2004-2020).

يلاحظ من بيانات الجدول (4) أنّ معدل البطالة بلغ (26.8٪) عام (2004) وهي نسبة مرتفعة بسبب الحروب التي دمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتوقف عمليه التنمية وقلة الفرص المتاحة امام القطاع الخاص والفوضى الامنية، فضلا عن انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة حدوث صدمة مناوئة غير مواتيه أدت إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أثر سلبا على النفقات العامة فانخفضت، ثم أدت إلى انخفاض فرص العمل، بعد ذلك أخذ معدل البطالة بالانخفاض، إذ بلغت النسبة (11٪) عام 2011، ويعود السبب في تراجع معدل البطالة إلى تحسين الأوضاع الأمنية والتي وفرت بيئة مناسبة للعمل، فضلا على ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى حدوث صدمة مواتية، مما أثر بدوره على النفقات العامة ومن ثم ارتفاع فرص العمل. ثم انخفاض معدلات البطالة، ثم ارتفع معدل البطالة إلى (12.7٪) عام

(2014) نتيجة سوء الأوضاع الأمنية وسيطرة المجاميع الإرهابية على منشآت القطاعين العام والخاص وتوقفها عن العمل ومؤسساتهما ، مما انعكس ذلك على قوة العمل فحدثت صدمة سلبيه او مناوئة أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، واستمر ارتفاع معدلات البطالة حتى بلغ (13.1٪) عام 2015، ويعود ذلك إلى زيادة أعداد الخريجين وعدم استيعاب مؤسسات الدولة لهذه الزيادة في عدد الخريجين فضلاً عن ضعف نمو الطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، كما أثرت صدمة انخفاض أسعار النفط بشكل كبير على الإيرادات فأدت إلى انخفاضها وبالمقابل انخفضت النفقات العامة، واستمر معدل البطالة بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى بلغ (13.9٪) عام (2020) والسبب في ذلك يعود الى حدوث صدمة مزدوجة تمثلت بتدهور أسعار النفط في الاسواق العالمية، والذي انعكس سلبا على انخفاض ايرادات الموازنة، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة كذلك يعود السبب في ذلك إلى جائحة كورونا. ويتضح ان هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في معدلات نمو أسعار النفط في السوق العالمية، يعني الزيادة في أسعار النفط ما يعني الزيادة في العوائد النفطية التي يمكن من خلالها تنفيذ خطط تنموية تساعد على تشجيع الاستثمارات ثُمّ تقليص معدل البطالة.

المبحث الثالث

نتائج تحليل أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدّة (2004_2020)

المطلب الأول: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالّي: من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تَمّ تحديد المتغير المستقل أسعار النفط والتابع المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي والأنفاق العام) وكما في الجدول الأتي:

الجدول (5) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
or	أسعار النفط	مستقل
sp	الانفاق العام	تابع
gdp	الناتج المحلي الاجمالي	تابع

المصدر: من عمل الباحث

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية:

$$Yi = a + b1X1 + ui$$

إذْ يرمز Y إلى مؤشر سعر النفط،

اما (x1,x2) فهي ترمز إلى الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام

تمتد مدّة الدراسة للمدّة من 2004-2020، وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرائق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات نصف سنوية، أذْ يوفر برنامج Eviews الإصدار العاشر امكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة: نجد من نتائج الجدول (6) وشكل (1) أنّ المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الاصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبارpp.

الجدول (6) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)				
		GDP	**SP**	**RO**
With Constant	**t-Statistic**	**-1.9434**	**-1.7916**	**-1.9373**
	Prob.	**0.3093**	**0.3779**	**0.3119**
		n0	**n0**	**n0**
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-1.2153**	**-1.7273**	**-1.8115**
	Prob.	**0.8907**	**0.7162**	**0.6763**
		n0	**n0**	**n0**
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**0.2129**	**-0.0946**	**-0.5304**
	Prob.	**0.7418**	**0.6436**	**0.4794**
		n0	**n0**	**n0**
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

ولما كانت المتغيرات جميعها غير مستقرة، تَمّ اخذ الفرق الأول لها كما في الجدول (7)

الجدول (6) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)				
		d(GDP)	d(SP)	d(RO)
With Constant	t-Statistic	-5.6724	-5.5342	-5.4777
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0001
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0459	-5.5829	-5.7741
	Prob.	0.0001	0.0004	0.0002
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5886	-5.5678	-5.5678
	Prob.	0.0000	0.0000	0.000
		***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

نجد من الجدول (7) والشكل (2) ان المتغيرات جميعاً اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول للمتغيرات حسب اختبارpp، وعلى هذا الاساس يفضل استعمال اسلوب الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزعة ARDL بسبب الفرق الأول إلى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

المطلب الثالث: نتائج أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدّة (2004_2020).

أولاً: التقدير الأولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Dependent Variable: gdp				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GDP(-1)	**0.625057**	**0.181809**	**3.437987**	**0.0020**
GDP(-2)	**0.353118**	**0.181782**	**1.942537**	**0.0630**
RO	**1699346.**	**134374.6**	**12.64633**	**0.0000**
RO(-1)	**-1003057.**	**337343.2**	**-2.97303**	**0.0063**
RO(-2)	**-426643.7**	**307457.8**	**-1.38760**	**0.1770**
C	**-8798457.**	**6853442.**	**-1.28301**	**0.2105**
R-squared	**0.980402**	**Mean dependent var**		**1.92E+08**
Adjusted R-squared	**0.976633**	**S.D. dependent var**		**63416451**
S.E. of regression	**9693981.**	**Akaike info criterion**		**35.17927**
Sum squared resid	**2.44E+15**	**Schwarz criterion**		**35.45409**
Log likelihood	**-556.8683**	**Hannan-Quinn criter.**		**35.27037**
Durbin-Watson stat	**1.824433**			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

تظهر نتائج الجدول (7)، والشكل (3) ان نموذج ARDL الملائم هو (2,2) لقياس العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في العراق، اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (98%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (98%) وان النسبة المتبقية والبالغة (2%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1,82) وهذه القيمة تشير إلى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

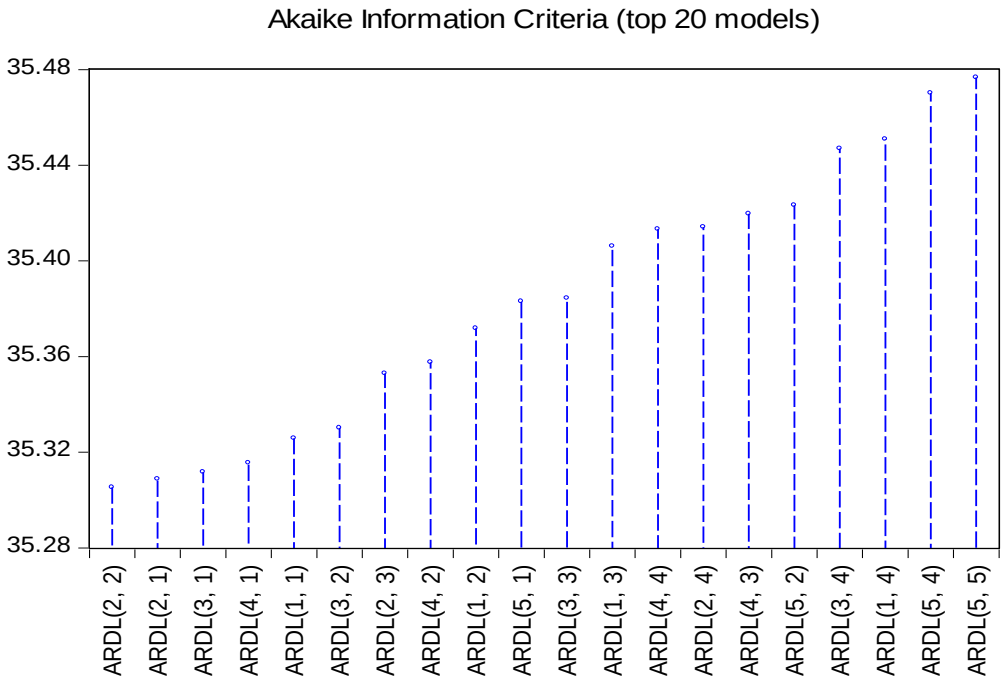

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: يظهر الجدول (8) نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي gdp.

الجدول (8) اختبار نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.686911	**1**
Critical Value Bounds		

Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

تظهر نتائج اختبارات لقياس العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي gdp. في العراق وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (5%)

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل: يظهر من الجدول (9) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي gdp. في العراق:

الجدول (9) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل لقياس العلاقة أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Cointegrating Form				
`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RO(-1))	**-0.353118**	**0.181782**	**-1.942537**	**0.0630**
D(GDP)	**1699346.029215**	**134374.593608**	**12.646334**	**0.0000**
D(GDP(-1))	**426643.703804**	**307457.767052**	**1.387650**	**0.1770**
CointEq(-1)	**-0.021825**	**0.032241**	**-0.676934**	**0.5044**
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	**0.000000**	**0.000000**	**0.054033**	**0.9573**

C	**48.514400**	**20.186773**	**2.403277**	**0.0237**

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي:

1-تشير مَعْلَمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2020)، لان مَعْلَمة تصحيح الخطأ سالبة وغير معنوية، اذ تشير المَعْلَمة العودة إلى التوزان خلال (-**0.021**) من الزمن.

2-تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير ايجابي ضعيف بين أسعار النفط والناتج المحلي بسبب تقلبات أسعار النفط لأن مقدار التغير يميل إلى الثبات خلال المدة (2004_2020).

رابعاً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول (10) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لقياس العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في العراق وكما **يأتي:**

الجدول (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس لقياس العلاقة بين بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**1.005658**	**Prob. F(2,24)**	**0.3807**
Obs*R-squared	**2.474388**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.2902**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.529780**	**Prob. F(1,29)**	**0.4725**
Obs*R-squared	**0.556156**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.4558**

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (10) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

المطلب الرابع: نتائج أثر أسعار النفط على الانفاق العام في العراق للمدّة (2004_2020)

أولاً: التقدير الأولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول (11) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لقياس بين العلاقة النفط والانفاق العام في العراق.

الجدول (11) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين أسعار النفط على الانفاق في العراق

Dependent Variable: sp				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(1,1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
SP(-1)	**0.899253**	**0.081777**	**10.99641**	**0.0000**
RO	**644300.6**	**134736.0**	**4.781947**	**0.0000**
RO(-1)	**-463780.7**	**157158.0**	**-2.95147**	**0.0062**
C	**-3880230.**	**6013870.**	**-0.64514**	**0.5239**
R-squared	**0.881777**	**Mean dependent var**		**73211372**
Adjusted R-squared	**0.869547**	**S.D. dependent var**		**27252928**
S.E. of regression	**9843296.**	**Akaike info criterion**		**35.15569**
Sum squared resid	**2.81E+15**	**Schwarz criterion**		**35.33709**
Log likelihood	**-576.0689**	**Hannan-Quinn criter.**		**35.21673**
Durbin-Watson stat	**2.116009**			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدر العاشر

تظهر نتائج الجدول (11)، والشكل (4) ان نموذج ARDL الملائم هو (1,1) لقياس العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام في العراق، اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (88%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة

تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (88%) وان النسبة المتبقية والبالغة (12%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2) وهذه القيمة تشير إلى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

الشكل (4) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

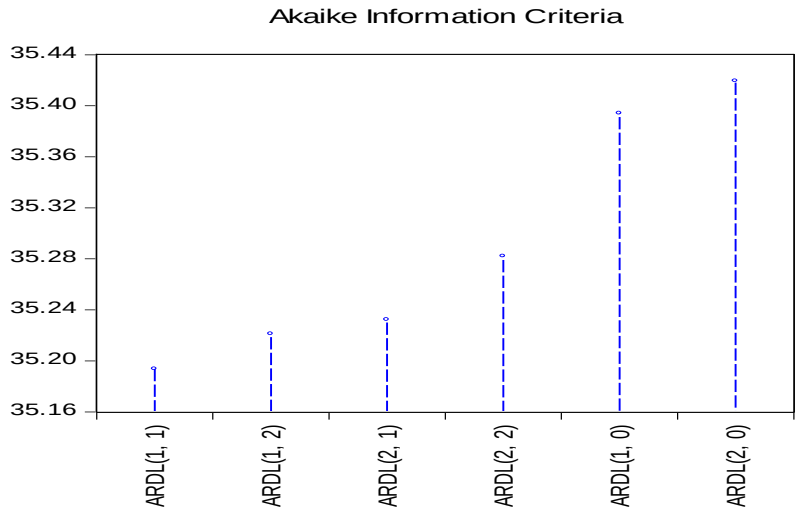

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدر العاشر

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: يظهر الجدول (12) نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام.

الجدول (12) اختبار نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين بين أسعار النفط والانفاق العام في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	**6.686911**	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	**4.04**	**4.78**
5%	**4.94**	**5.73**

2.5%	**5.77**	**6.68**
1%	**6.84**	**7.84**

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

تظهر نتائج اختبارات لقياس العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام. في العراق وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (5%)

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل: يظهر الجدول (13) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام. في العراق:

Cointegrating Form				
`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RO)	**644300.629724**	**134736.038847**	**4.781947**	**0.0000**
CointEq(-1)	**-0.100747**	**0.081777**	**-1.231974**	**0.0279**
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	1791814.1615	1218754.276797	1.470201	0.0523
C	-38514585.406	77833000.732813	-0.494836	0.6244

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي:

1-تشير مَعْلَمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من أسعار النفط إلى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2004-2020)، لان مَعْلَمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (5%)، اذ تشير المَعْلَمة العودة إلى التوزان خلال (**-0.100**) من الزمن.

2-تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير ايجابي قوي ومعنوي عند مستوى (10%) بين أسعار النفط والانفاق العام اي ان زيادة أسعار النفط تودي إلى زيادة الانفاق العام في العراق خلال المدة (2004_2020)

رابعاً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول (14) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لقياس العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام في العراق وكما **يأتي:**

الجدول (14) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس لقياس العلاقة بين بين أسعار والنفط الانفاق العام في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**1.110451**	**Prob. F(2,27)**	**0.3440**
Obs*R-squared	**2.508129**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.2853**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.465074**	**Prob. F(1,30)**	**0.5005**
Obs*R-squared	**0.488506**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.4846**

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (14) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات:

1 - يُعدّ العراق من الدول الريعية، اذ يعتمد اقتصاده بشكل كبير على الايرادات النفطية، والتي تَتّسمُ بالمورد الناضب، الامر الذي يعرض اقتصاده لصدمات أسعار النفط الخام، إذ تشكل نسبة مساهمة كبيره في الناتج المحلي الاجمالي، في حين تشكل القطاعات الإنتاجية الاخرى نسبة ضئيلة فيه، لذلك حقق الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو سالبة في بعض السنوات.

2 - تبين من خلال البحث اعتماد الموازنة العامة في العراق على العوائد النفطية، التي تتأثر نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية مما يؤثر على العجز أو الفائض في الموازنة العامة، لان الموازنة العامة دالة لأسعار النفط والكميات المصدرة منه، وهنا يكمن ضعف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال هيكله الإنتاجي.

3 - توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق وبمعنى ان حصول زيادة في أسعار النفط تؤدّي إلى نقص معدلات البطالة، لكن انخفاض أسعار النفط الخام سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأجل الطويل.

4 - توجد علاقة توازنيه طردية بين أسعار النفط الخام والايرادات النفطية والتي تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الموازنة العامة بشكل ايجابي عند زيادة أسعار النفط وسلبياً عند انخفاض أسعار النفط.

5- أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية في العراق (أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام) من خلال قيمة (F-statistic) ومن خلال قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (5.73%) أي أكثر من القيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنويه اقل من (1%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة،

6-تشير مَعْلَمة تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه بين المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدّة 2004 -2020 عند مستوى اقل من (1%) اي يوجد علاقة سببية تتجه من المتغير المستقل (أسعار) إلى (الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام).

7-يستدل من نتائج تقدير نموذج (ARDL)، أن أسعار النط الخام لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام في الاجل القصير، فهناك تأثير طردي قوي ومعنوي وعند مستوى معنوية أقل من (10%)، وتأثير عكسي قوي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (10%) بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، خلال مدة الدراسة.

التوصيات:

1 - تنويع هيكل الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبشكل اساس على الايرادات النفطية وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة لأجل تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية للقطاع النفطي، من خلال توظيف العوائد النفطية لتطوير القطاعات الاخرى وتشجيع القطاع الخاص.

2 – ضرورة قيام الحكومة العراقية بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه، وفي مقدمتها الهدف التنموي للموازنة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض البطالة.

3 – العمل على وضع اليه تراقب الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد العراقي، يكون الهدف منها دعم الصادرات غير النفطية، اما من جانب الاستيرادات تقديم الاعفاءات الضريبية على المواد الأولية التي تدخل في الصناعات النفطية، وفرض تعرفه كمركيه على السلع المنافسة للمنتج الوطني.

4 - انشاء صندوق سيادي في العراق مهمته استثمار الفوائض وتوظيفها من العوائد النفطية في اوقات زيادة أسعار النفط واستعمال ارباح المتحقق من استثمارات الصندوق لسد العجز الذي يمكن أن ينشأ نتيجة انخفاض أسعار النقط او الطلب عليه، مما سينعكس سلباً على حجم العوائد النفطية المتحققة والتي هي عصب الحياة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1 – زيني، محمد علي (2009)، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر،** جعفر العصامي لطباعة الفنية، دار الملاك للفنون والادب والنشر، الطبعة الثانية، العراق.

2 – سلمان، مروة خضير (2015)، **التجارة الخارجية بين ضرورات التنويع وتحديات الانضمام إلى (WTO)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

3 – العيثاوي، مصطفى إسماعيل جاسم (2020)، **قياس وتحليل الصدمات الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدّة (1990-2017)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفلوجة كلية الإدارة والاقتصاد.

4 – داود، ابتهال محمد رضا (2017)، **الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والأزمات المستقبلية،** الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دنانير العدد (9).

5 – مرزوك، عاطف لافي (2010)، **التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادفة في الاقتصاد السياسي،** مركز العراق للدراسات الاستراتيجية.

6 – المشهداني، علي حسين، **وفارس،** ناجي ساري (2013)، **دراسة واقع السكان في العراق للسنوات 1960 -2010،** مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (9) العدد (33) جامعة البصرة.

7 – بكر، نجلاء محمد إبراهيم (2018)، **مبادئ الاقتصاد،** الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر.

8 – السيد، سامي (2018)، **النقود والبنوك والتجارة الدولية،** الطبعة الأولى، محلة القانون. جامعة القاهرة، مصر.

9 - سعد الدين، نزار، **وقطف،** ابراهيم سلمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ط1، دار الحامد - عمان – الأردن.

10 - الحيالي، وليد، وآخرون (2015)، **العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية،** الندوة العلمية الأولى لكليب الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

11 - البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية 2004 – 2020 سنوات متفرقة.

12- **الدوري،** محسن احمد (1983) **محاضرات في الاقتصاد البترولي،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

13 - عبد الستار، عبد الجبار موسى (2007)، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية، دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك (Neymex)**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

14 – الهيي، احمد حسين (2011)، مقدمة في اقتصاد النفط، بيروت ط1 الدار النموذجية للطباعة والنشر.

15 – الدوري، محمد احمد (1988)، **أسباب ظاهرة تدهور أسعار البترول الخام في السوق الدولية،** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (8).

16 – سلام، عماد صالح (2020)، **إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة،** وزارة الاعلام والثقافة ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.

17 – حسين، خضير عباس (2013)، **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدّة (2011-1980)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (2)، العدد (7).

18 – العاضي، عبد الله محمد ناصر (2007)، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد، دمشق، سوريا.

19- ثامر، حسين ماجد (2021)، **واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية مع إشارة خاصة للعراق،** أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

20 – Daniel, Rees (2013)، Terms of Trade shocks and incomplete information, Research Discussion paper, 9_2013, Economic Research Dearly, reserve Bank of Australia, July.